مشروع الميزانية الاسرائيلية الجديدة

«الهدف الذي تسعى هذه الميزانية الى تحقيقه هو استيعاب المهاجرين بنجاح من الجانب الاقتصادي، على المدى الطويل، وبالاخص من خلال نمو اقتصادي متسارع». بهذه الكلمات قدّم وزير المالية الاسرائيلية، اسحق موداعي، مشروع الموازنة الجديدة للعام ١٩٩١، الى الكنيست، بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٩٠، وبلغ حجم الميزانية المقترحة حوالى ٦٦,٥ مليار شيكل لمدة تسعة شهور فقط، تمتد من نيسان (ابريل) وحتى كانون الاول (ديسمبر)، على ان يتبع ذلك تقليد جديد في السياسة الاقتصادية الاسرائيلية يقضي بتقديم موازنة لسنوات عدّة في آن (هآرتس، ٢٥/١٢/١٩٩٠). وأشار موداعي، في خطابه في الكنيست، الى حالة الطوارىء التي تواجهها اسرائيل، نتيجة تدفق أعداد ضخمة من اليهود السوفيات، والحاجة الملحّة الى حشد جهود التنظيمات اليهودية في العالم، لتوفير الدعم المالي المطلوب لاستيعاب هؤلاء المهاجرين؛ الاّ انه اعترف، في الوقت عينه، بأن استيعاب مليون مهاجر، خلال أربع أو خمس سنوات، يعتبر مهمة غير ممكنة. وأوضح وزير المالية الاسرائيلية ان توجّه الحكومة الاقتصادي يقضي بأن يتولّى القطاع الاقتصادي الخاص المهمة الاساس في عملية استيعاب المهاجرين، مقارنة بما كان يجرى في الماضي، عندما كانت أعباء الاستيعاب تقع، بكاملها، على كاهل الحكومة، وأجهزتها. وبالتالي، فان نجاح الاستيعاب، في هذه الحالة، سيعتمد الى حدّ بعيد، على قدرة القطاع الخاص على توسيع الاطر الاقتصادية، استناداً الى مبادراته وقدراته الذاتية ومصالحه الخاصة، وصولاً الى تحقيق نمو اقتصادي بمعدل تسعة بالمئة سنوياً. وأضاف الوزير ان الميزانية الجديدة لا تقتصر فقط على معالجة مشاكل الاستيعاب وتقديم حلول مباشرة لها في مجالات الاسكان والعمالة، بل تشكل، ايضاً، جزءاً متكاملاً من الخطة الاقتصادية الشاملة التي تهدف الى تغيير بنية الاقتصاد الاسرائيلي، بهدف جعله اكثر انفتاحاً على الاسواق العالمية، واكثر استجابة لتحديات المنافسة الانتاجية والتصديرية مع بضائع جنوب شرق آسيا والدول الاشتراكية بشكل خاص. وفي هذا المجال، شدّد موداعي على أهمية حشد المبادرات الخاصة لتوفير الاستثمارات في المعدّات والتجهيزات الصناعية، التي حققت زيادة بنسبة ١٩ بالمئة خلال الربع الثالث من العام ١٩٩٠، مقارنة بالفترة عينها من العام السابق. وتعليقاً على أزمة السكن في اسرائيل، والتي تهدّد بتفجير أزمات اجتماعية حادّة لا بد وان تلقي ظلالها السلبية على احتمالات نجاح عملية استيعاب الهجرة الحالية، أوضح موداعي ان الحكومة قد وفّرت الامكانات كافة تحت تصرف المقاولين، للبدء بمشاريع الاسكان اللازمة، وقدّمت القروض الكافية لانهاء هذه المشاريع بالسرعة الممكنة؛ وكذلك فعلت في مجال توفير فرص العمل للمهاجرين الجدد. وفي اشارة واضحة الى الاعباء المالية الضخمة التي تواجهها اسرائيل حالياً، اعترف موداعي بأن وزارته تواجه مصاعب حقيقية لتمويل العجز القائم في الميزانية والبالغ نسبة ٥,٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي. وأضاف ان مصادر تمويل مستلزمات الميزانية تأتي، اساساً، من زيادة الواردات (أي الضرائب والرسوم)، وتقليص النفقات (وخاصة الدعم الحكومي لبعض المواد الاساسية)، بالاضافة الى زيادة تعبئة الاموال من السوق الاسرائيلي والاسواق العالمية. وأوضح، في نهاية خطابه، ان الميزانية الجديدة تأتي ضمن اطار قيود كبيرة ناجمة عن عدم الوضوح ازاء تطور الاحداث السياسية العالمية، وأرقام المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي، وتطورات أزمة الخليج، واسعار الطاقة في الاسواق العالمية، والوضع في مجال السياحة الاسرائيلية التي تشكّل مورداً هامّاً للعملة الصعبة، وحجم الاموال التي